العرب
الجمعة 2020/02/14
السنة 42 العدد 11617

جمهورية المطلوبين للعدالة

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

إن الذين يجلسون في مقاعد القيادة في العراق اليوم، ممن يحتكرون السلطة ويحتمون بدولة أجنبية، ليسوا قادة ولا هم يحزنون. جميعهم، واحدا واحدا، ودون أي استثناء، إما مطلوبون للعدالة بجرائم ارتكبوها قبل الغزو الأميركي للعراق عام 2003، وإما اقترفوها بعد الغزو، بعد أن التقطتهم المخابرات الأميركية من الشوارع والمقاهي والبارات في لندن وطهران ودمشق وعمان ودبي والرياض، وأجلستهم على الكراسي المذهبة. وجعلتهم رؤساء ووزراء ومدراء وسفراء وقادة أحزاب وميليشيات، وهي تعلم علم اليقين بأنهم أسوأ العراقيين وأرخصهم، وأكثرهم فسادا وجبنا وانتهازية واستعدادا للخيانة وبيع أي شيء، حتى الكرامة والشرف والوطنية، لمن يدفع.

تخيّلوا العراق، وقد عاد دولةً لا نغالي في الخيال فنمثلها بالسويد وسويسرا، بل بدولٍ من شقيقاتنا دول العالم الثالث، التي لا تخلو من فساد ولكن بحدود، مثل تركيا قبل أردوغان، وإيران قبل الخميني، ومصر والمغرب وتونس وحتى الجزائر والسودان. دولةٍ مؤسسات وسلطة قانون، جيشُها مسلكي مهني وطني حقيقي وليس جيشا ملوثا بمرتزقة الأحزاب والميليشيات، التي تعمدت تشكيله على مقاس مصالح قادتها الحزبية أو الطائفية أو العنصرية، وضمن حدود مطالب الدول الخارجية التي موّلتها وسلحتها، ووفق شروطها وأوامرها.

انتفاضة تشرين الشبابية أمل العراقيين الوحيد لإعادة الوطن إلى أهله وقد اغتسل من كل مَن خانَه وعبث بأمنه واختلس ثرواته وباعه للشيطان

تخيّلوا لو كانت أجهزةُ الأمن وطنية ومستقلة إلى حد بعيد، وليست مسيّرة من سفارة حكومة أجنبية، والقضاء مستقلٌ يحترم نفسه ويحافظ على حياده وشجاعة قُضاته وعدم رضوخهم لتهديد هذا أو ذاك من قادة أحزاب يأمرونهم فيطيعون، حتى وهم يعلمون بأنهم يخونون الأمانة، التي أقسموا على حملها، ويزوّرون ويحكمون بالباطل، يخافون ولا يستحون.

ولا نذهب بعيدا. فلو كان العراق كما كان على عهد الراحل عبدالرحمن محمد عارف، مثلا، رغم عيوبه ونواقصه، لوجدنا تسعة وتسعين في المئة من الرؤساء والوزراء والمدراء والسفراء وقادة الأحزاب، الذين احتكروا السلطة والمال والسلاح منذ 2003 وحتى اليوم محشورين في السجون مع المجرمين العاديين القتلة واللصوص والمختلسين والخونة المدانين بالجاسوسية والتخابر مع الأجنبي.

خذوا، مثلا، سجل حياة واحد كنوري المالكي، ما قبل 2003 وما بعده، واحسبوا عدد القرارات والصفقات والنشاطات، التي يمكن تبرئته فيها من مخالفة القانون، ومن القتل العمد، وتلفيق الملفات الكاذبة ضد مواطنين أبرياء، بدوافع طائفية خالصة، ومن الاختلاس وتهريب الأموال العراقية العامة المسروقة إلى مصارف طهران وبيروت ولندن ودبي، ناهيك عن ملفات كبرى خطيرة أخرى كل واحدة منها لن يكون عقابُها بأقل من الشنق علنا، وعلى شاشات التلفزيون، منها، مثلا، قضية داعش ودورُه في توليدها وتكبيرها واحتلالاتها، وملف جريمة سبايكر، وغيرها مما لا يعد ولا يحصى.

ثم خذوا، مثلا أيضا، المدعو هادي العامري، الذي يكفي للحكم بإعدامه مرتين أنه أولا جند نفسه في خدمة حكومة أجنبية معادية وحارب معها جيش وطنه وساهم في قتل جنوده وضباطه. وثانيا أنه، ومنذ أول عودته من إيران في أعقاب الغزو الأميركي وحتى اليوم، يحمل سلاح إيران ويفعل كل ما من شأنه تسهيل احتلالها وإدامته وتعميقه. وهو مأمورٌ بالانتقام من كل مواطن عراقي شريف قاتل، ذات يوم، دفاعا عن وطنه ومنع نظام الخميني من احتلاله وإذلال شعبه في ما يسمى بحرب الثماني سنوات. يكفي ما فعلته سابقا ولاحقا، ميليشيا بدر التي يقودها من حماقات وفظائع ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، بكل الموازين والمقاييس.

ويكفي مثالا على غياب القانون وغفوة العدالة في العراق الإيراني أن تجدوا واحداً بحجم مقتدى الصدر، الأميّ المتهور المريب، يتولى، عمليا وواقعيا، تقريرَ مصير وطن بأكمله، وشعبا عريقا أصيلا كشعبه، يزخر بالمفكرين والعلماء والخبراء وأصحاب التاريخ العامر بالوطنية والشرف والشجاعة والاستقامة والنزاهة. وهو يأمر ويطاع، يوما مع الرحمن ويوما مع الشيطان، يقتل عمدا وجهارا، ويهدد الحكومة والبرلمان، ولا تطاله يد عدالة ولا سلطة قانون.

أي دولة تلك التي يتجرأ فيها فصيلان من فصائل الحشد الشعبي، المفترض أنه أصبح جزءا من المنظمة الأمنية والدفاعية للدولة العراقية، وهما كتائب حزب الله وحركة النجباء، فيهددان رئيس الدولة بمنعه من دخول بغداد إذا ما التقى بنظيره الأميركي دونالد ترامب في منتدى دافوس الأخير؟ أليس هذا هو الإرهاب بعينه؟

وأي دولة هذه التي يصرح رئيس أركان جيشها المدعو عثمان الغانمي بأن "قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي يمثّلان أعلى رموز البطولة؟ فقد أعلن في كلمة ألقاها بمناسبة مرور 40 يوما على مقتلهما، أن "المهندس كان مثالا للجندي العراقي الأصيل والمطيع بكل معنى الرجولة والتضحية، ورفيق دربه سليماني كان مدافعا عن استقرار وأمن العراق".

على الموطن العراقي الوطني الحقيقي أن يدقق في سجل كل وزير أو نائب أو مدير أو سفير أو زعيم حزب أو ميليشيا، ارتضى أن يكون جزءا من العملية السياسية الفاسدة، التي حوّلت الوطن إلى زريبة أو خرابة لا تصلح لحياة بشر. وعليه ألا يستثني منهم أحدا، لا شيعيًا ولا سنيًا، لا عربيًا ولا كرديًا، لا مسلما ولا مسيحيًا، فالجريمة هي الجريمة، والخيانة هي الخيانة، أيا كانت دوافعها ومبرراتها وأعذارها.

وتأسيسا على هذا، وبمقاييس الدول الحقيقية، التي تحترم نفسها وشعوبها، نتساءل، كم من متقاسمي القيادة في عراق ما بعد الغزو الأميركي، وفي عراق ما بعد الاحتلال الإيراني، سينجون من قبضة العدالة ومن سلطة القانون؟

أليس هذا كافيا لاعتبار انتفاضة تشرين الشبابية الصابرة المصابرة أمل العراقيين الوحيد لإعادة الوطن إلى أهله من جديد وطنا صالحا لعيش كريم، وقد اغتسل من كل مَن خانَه وعبث بأمنه واختلس ثرواته وباعه للشيطان؟

الحلم اللبناني صار بعيدا...

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

تعطي المسافة الفاصلة بين اغتيال رفيق الحريري في مثل هذا اليوم من العام 2005 فكرة عن مدى سقوط لبنان. من حكومات برئاسة رفيق الحريري، الذي لم يكن في موقع رئيس مجلس الوزراء لدى تفجير موكبه، إلى حكومة حسان دياب التي نالت ثقة مجلس النوّاب بأقل من نصف أعضائه (63 صوتا من أصل 128)، هناك اختزال لمدى التدهور المريع الحاصل في لبنان. إنّه تدهور يدلّ عليه الفارق بين لبنان القادر على التعاطي مع العالم كلّه ولبنان الذي عليه الاكتفاء بأن تكون لديه "حكومة حزب الله" برئاسة حسّان دياب في "عهد حزب الله" الذي يرمز إليه رئيس الجمهورية ميشال عون. إنّه لبنان السنة 2020 الذي لا يستطيع فيه رئيس مجلس الوزراء الذهاب إلى أي مكان خارج لبنان، اللهمّ إلّا إذا كانت الزيارة مجرّد زيارة مجاملة أو من هذا القبيل مثل تأدية مناسك العمرة في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال وليس الحصر.

في تحوّل لبنان من بلد مفتوحة أمامه كلّ أبواب العالم بفضل رفيق الحريري، إلى بلد معزول ومنطو على نفسه، موجز للمأساة التي يعبّر عنها غياب أي إدراك لدى القيادة السياسية لحجم الأزمة اللبنانية سياسيا وماليا. ليس سهلا أن يكون لبنان انهار في السنة 2020 وليس فيه مسؤول كبير يدرك معنى هذا الانهيار الذي يعبّر عنه احتجاز المصارف اللبنانية لأموال المودعين من مواطنين لبنانيين وعرب وأجانب. سيحتاج لبنان إلى مئة عام كي يستعيد المواطن العادي الثقة بمصارفه وكي يقدم عربي أو أوروبي أو أميركي على توظيف أمواله في البلد.

في الذكرى الخامسة عشرة لغياب رفيق الحريري، بتنا ندرك أكثر لماذا اغتيل الرجل ولماذا اغتيل معه لبنان وذلك على الرغم من كلّ ما فعله سعد الحريري من أجل إنقاذ ما يمكن انقاذه. لم يعد سرًا من اغتال رفيق الحريري ومن نفّذ كل الجرائم التي سبقت تفجير موكبه، بمحاولة اغتيال مروان حمادة وتلك التي تلت ذلك. من اغتيال سمير قصير وجورج حاوي وجبران تويني... إلى اغتيال محمّد شطح، مرورا بوليد عيدو وأنطوان غانم وبيار أمين الجميّل ووسام عيد ووسام الحسن.

كانت كلّ تلك الجرائم، بما في ذلك محاولة اغتيال إلياس المرّ ومي شدياق حلقات مترابطة تصبّ كلّها في ما وصل إليه لبنان في السنة 2020 التي أصبح فيها مستقبله في مهبّ الريح.

في الذكرى الـ15 لاغتيال رفيق الحريري، يفتقد لبنان الرجل أكثر من أيّ وقت. تفتقده بيروت التي أعاد إليها الحياة ويفتقده لبنان الذي أعاد إليه الأمل. منذ اغتيال رفيق الحريري، غابت أي رؤية إلى مستقبل لبنان الذي استطاع رجل إعادته إلى خريطة الشرق الأوسط مجددا وإلى إعادته جاذبا للاستثمارات العربية ولسيّاح من كلّ أنحاء لبنان.

ولكن ما العمل عندما يكون مطلوبا أن يكون لبنان مجرّد ورقة إيرانية في مشروع توسّعي يقوده "الحرس الثوري" الإيراني الذي يتبيّن يوميا أنّه الحاكم الفعلي لإيران بقيادة "المرشد" علي خامنئي وتوجيهات منه؟

ما العمل عندما يكون في سوريا رئيس اسمه بشّار الأسد تحوّل إلى رهينة إيرانية وإلى أسير للحقد على رفيق الحريري وعلى كلّ ما هو ناجح؟ ما العمل عندما تكون في لبنان أجهزة أمنية، بما في ذلك مديرية الأمن العام التي كان على رأسها جميل السيّد عاجزة عن تأدية واجبها الوطني المتمثل في حماية رجل مثل رفيق الحريري؟ ما العمل أخيرا عندما يكون رئيس الجمهورية إميل لحود، الذي أمضى تسع سنوات في قصر بعبدا، غير مؤهل لمعرفة ما هو النظام السوري على حقيقته أو ما هي أطماع إيران، خصوصا بعدما تلقّى مشروعها التوسّعي دفعا جديدا في السنة 2003 بعد الاحتلال الأميركي للعراق.

منذ اغتيال رفيق الحريري لم ير النور مشروع واحد على علاقة بالإعمار والتنمية في لبنان. إضافة إلى ذلك، ارتدّت الجريمة على الداخل السوري. أمّا العراق، حيث بدأ الزلزال الإقليمي، فقد دخل مخاضا ليس معروفا كيف سينتهي

أتذكّر عندما التقيت رفيق الحريري مساء السبت الواقع في الثاني عشر من شباط – فبراير 2005، أي قبل أقلّ من 48 ساعة من اغتياله، تطرّق الحديث الطويل بيننا إلى احتمال اغتياله. قلت له إن مثل هذا الاحتمال وارد، في اعتقادي. ردّ عليّ أن من سيغتالني "مجنون". ثمّ سألني: هل النظام السوري عاقل أم مجنون؟ قلت له إنّه نظام عاقل، لكنه فقد هذه الصفة في اللحظة التي قرّر فيها تمديد ولاية إميل لحود كرئيس للجمهورية في لبنان على الرغم من صدور القرار الرقم 1559 عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

كان لقائي برفيق الحريري في منزله في قريطم. كان بالفعل حائرا، لكنّي اكتشفت مع الزمن كم كان على حق. ولكن ما ينفع أن تكون على حقّ في منطقة أصيبت فيها إيران بمسّ من الجنون أفقدها كلّ قدرة على إدراك ما هو حجمها الحقيقي كقوّة إقليمية؟ ماذا ينفع أن تكون على حقّ وفي وقت لم يعد فيه بشّار الأسد قادرا على استيعاب خطورة تغطية جريمة في حجم جريمة اغتيال رفيق الحريري من جهة وفهم مدى تأثير ذلك على لبنان وسوريا في آن من جهة أخرى. دخل لبنان في 2020 مرحلة الانهيار الفعلي فيما ليس معروفا ما مستقبل سوريا التي تفتت وصارت تحت خمسة احتلالات...

منذ اغتيال رفيق الحريري لم ير النور مشروع واحد على علاقة بالإعمار والتنمية في لبنان. إضافة إلى ذلك، ارتدّت الجريمة على الداخل السوري. أمّا العراق، حيث بدأ الزلزال الإقليمي، فقد دخل مخاضا ليس معروفا كيف سينتهي.

كان اغتيال رفيق الحريري إشارة إلى تغييرات كبيرة على الصعيد الإقليمي وليس في لبنان فقط.

الأكيد أنّه بعد خمسة عشر عاما على غياب الرجل الذي شكّل المشروع الوحيد القابل للحياة في لبنان، هناك تراجع للمشروع التوسّعي الإيراني الذي كشف اغتيال قاسم سليماني مدى هشاشته وخطورته في الوقت ذاته. من الآن إلى حين اكتمال هذا التراجع ليس معروفا هل سيصمد لبنان وهل سيتحقّق حلم رجل كان مهووسا بلبنان وكان عاشقا لبيروت كمدينة عربيّة عاصمة للمنطقة كلّها ولؤلؤة المدن المطلّة على البحر المتوسط.

صار الحلم اللبناني بعيدا. صار بعيدا أكثر من أيّ وقت. تكفي الصور الآتية من وسط بيروت للتأكد كم تراجع لبنان وكم يفتقد الذين عملوا على تدمير حلم بيروت أي علاقة بثقافة الحياة بكل أبعادها. لا علاقة لهؤلاء بكلّ ما في هذه الثقافة من فرح ورهان على شباب لبنان الذي سدّ اغتيال رفيق الحريري في وجهه كل الأبواب... باستثناء باب الأمل في إيجاد مكان يهاجر إليه بعيدا عن وطن صار كابوسا للمسيحي قبل المسلم وللمسلم قبل المسيحي.

حرب القاعدة المضمرة في اليمن

عمر علي البدوي
كاتب سعودي

خلف حرب استعادة الشرعية التي كانت تخوضها الحكومة اليمنية بدعم من التحالف العربي بقيادة السعودية ضد الانقلابي الحوثي، ثمّة حرب أخرى لم تحظ بتغطية واسعة من الإعلام وحظ وافر من الاهتمام، رغم أنها لا تقلّ عنها ضرورة ولا ضراوة. هي الحرب التي كان يخوضها التحالف العربي ضد تنظيميْ القاعدة وداعش، التي جاءت امتدادا للحرب المفتوحة التي تشنّها الرياض وأبوظبي ضد كل بؤر التطرّف والإرهاب.

يحدث ذلك بالتزامن مع الجهد الأميركي المستمر في اقتناص رؤوس الإرهاب في المنطقة، وتكثيف الجهد الحربي والأمني لتصفية تلك الرؤوس. وأحدث هذه العمليات توجيه طائرة درون لتستهدف مركبة قاسم الريمي، زعيم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وأبرز المدرجين في قائمة التنظيمات الإرهابية لدى السعودية والولايات المتحدة ولجنة العقوبات الخاصة باليمن في مجلس الأمن.

تحمّل تنظيم القاعدة في اليمن أعباء اندماج بقايا ومخلفات رعاياه في السعودية بعد أن ضيّقت عليهم القبضة الأمنية وتراجع حضورهم في المشهد المحلي والعجز عن إبداء أي فعالية في الداخل السعودي.

وعلى طريقتهم المألوفة، حاول متطرفو القاعدة استثمار الظروف غير الطبيعية التي يشهدها اليمن من انفلات وحرب على الحوثيين الذين لا يقلّون عنهم تشدّدا ورجعية، وشرعوا في بناء قاعدة انطلاق وتحرك تنظم صفوفهم وتؤهلهم للعب دور في المنطقة.

يأتي ذلك في إطار جهد إخواني مكثّف لإرهاق التحالف العربي في معارك جانبية واستنزافه في الجبهات المفتوحة وتبديد انتباهه عن المشروع الضمني الذي تتبنّاه بعض أجنحة الحكومة اليمنية ممن يلبّي حاجات رعاة الإخوان في الدوحة وأنقرة ومن ورائهم طهران، خدمة لأجندة انقلابية تتوارى خلف التهم المرسلة للإمارات والتشويش على جهدها والمنسجم مع نوايا الرياض الحميدة.

فضلا عن دور وظيفي يأتي في صميم عقيدة التنظيم وهويته، بعرقلة سعي السعودية في مرحلتها التحولية القائمة هذه الأيام. ولعل المتشدّد اليمني الذي شنّ هجوما على أحد عروض هيئة الترفيه ضمن موسم الرياض قبل شهور يأتي في هذا السياق.

كما أن التقليد القاعدي حضر مجددا في خلط أوراق السعودية دوليا، وتجديد الخطة المهزومة لإلصاق تهمة الإرهاب بصورة المملكة، وخلق مناخ عدائي تجاهها في الأوساط الأميركية النخبوية والشعبية، وذلك عبر العملية التي أعلن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب مسؤوليته عنها، وتحريض الطالب السعودي على إطلاق النار في ديسمبر في قاعدة بحرية أميركية في فلوريدا مما أدّى إلى مقتل ثلاثة بحارة أميركيين.